حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية

العدد التاسع عشر

١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م

الصناعات الغذائية في دولة الكويت : خصائصها الجغرافية ، مشاكلها و آفاقها المستقبلية

د٠ عبيد سرور العتيبي

جامعة الكويت - كلية الآداب

مقدمـــة :

تعتبر الصناعات الغذائية بشكل عام قطاعا هاما في الصناعات التحويلية بدولة الكويت ، إذ أنها تحتل المرتبة الرابعة من حيث عدد المصانع (٣٠٥ مصنعا) * ، كما يمثل انتاج الصناعات الغذائية حوالي ٧٪ من اجمالي قيمة الانتاج الصناعي ، ويعمل بها ١٤٪ من اجمالي القوى العاملة في القطاع الصناعي وذلك في عام ١٩٩٢ .

وجاءت الصناعات الغذائية في المرتبة الثانية بنسبة ٢٢٪ تقريبا من جملة القروض الصناعية التي يقدمها البنك الصناعي ، وحصلت على نفس المرتبة في متراكم قروض البنك الصناعي خلال الفترة الممتدة من ١٩٧٤ - ١٩٩٣ وبنسبة ٥ر١٧٪ تقريباً[١] .

ومن المؤشرات الهامة التي تعبّر عن مدى تطور الصناعات الغذائية في الكويت ، امتداد نشاطها للأسواق الخارجية عن طريق تصدير بعض الصناعات الغذائية المحلية ، خاصة منتجات دقيق القمح كالبسكويت والمعكرونة ، وأيضاً منتجات الحليب الطازج كالحليب المبستر والمعقم واللبن واللبنة ، بالإضافة إلى اللحوم بانواعها وغيرها من المنتجات الغذائية . وجدير بالذكر أن هذه المنتجات كانت تصدر إلى الدول الخليجية والعربية والإسلامية والآسيوية ، بل أن بعض هذه المنتجات يصدر إلى بعض الدول الأوربية والولايات المتحدة الامريكية وجنوب شرق آسيا .

---

* يشمل هذا العدد جميع أنواع المصانع دون النظر إلى حجم عمالتها .

وتدلنا هذه المؤشرات على أن الصناعات الغذائية اصبحت تحتل مركزا هاما وملموسا بين الصناعات التحويلية الكويتية . فضلا عن كونها تساهم في تنويع مصادر الدخل والحد من الواردات الغذائية .

وتزداد أهمية الصناعات الغذائية في الكويت إذا ما قيمت من منظور الأمن الغذائي المحلي ، ومدى مساهمتها في استغلال الموارد الزراعية المحلية ودورها في اتاحة الفرصة نحو تحقيق التكامل الصناعي - الزراعي ، وتوفير المزيد من فرص الاستثمار محليا .

مراحل تطور الصناعات الغذائية :

لقد مرت صناعة المواد الغذائية في الكويت كغيرها من الدول بأربعة مراحل يمكن اجمالها على النحو التالي :

١- مرحلة الانتاج أو الصناعة التقليدية :

ساد هذه المرحلة الاعتماد على أساليب الانتاج التقليدية القديمة . وهو الأسلوب الشائع في الفترة السابقة لعقد الستينيات (فترة ما قبل الاستقلال) ، وكانت الصناعات الغذائية قليلة العدد ولم تكن تتجاوز صناعة بعض أنواع من الحلوى والمشروبات .

٢- المرحلة المبكرة في الصناعة الحديثة :

وقد بدأت في الستينيات ، وتميزت بانشاء العديد من المصانع حيث بلغت في نهاية ذلك العقد ٢١ مصنعا . وأخذت هذه المصانع تستفيد من التقنيات الحديثة . وتوزعت هذه المصانع على الكثير من أنواع الصناعات الغذائية خاصة المشروبات الغازية والعصائر ، والشيكولاته والحلويات السكرية ، وصناعة الألبان ومنتجاتها . كما تزايدت أعداد عمالتها بشكل كبير .

٣- مرحلة التطور الصناعي الغذائي :

وتشتمل هذه المرحلة على عقدي السبعينيات والثمانينيات وتعتبر فترة النمو والتطور الواضحين في الصناعات الغذائية حيث تزامنت مع الوفرة المالية والرخاء الاقتصادي للدولة ، مما جعل كثيرا من المستثمرين يتجهون للاستثمار الصناعي بوجه عام وللصناعات الغذائية بشكل خاص . ولقد أعطى اهتمام الحكومة بانشاء البنك الصناعي في عام ١٩٧٣ زخما كبيرا لتطور الصناعات الغذائية . وقد بلغ قيمة تمويل البنك للصناعات الغذائية خلال الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨٩) أكثر من ٥٠ مليون دينارا كويتيا ، ولقد شهدت سنوات عقدي السبعينيات والثمانينيات انشاء مصانع جديدة بلغت ١٦ مصنعا لكل عقد . وبدأت هذه المصانع في تغطية جزء مهم من الطلب المحلي على منتجات المواد الغذائية المصنعة .

٤- مرحلة اعادة بناء الصناعات بعد التحرير :

وهي المتمثلة في الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٤ ، أي فترة ما بعد الغزو العراقي الغاشم والدمار الذي حل بالقطاع الصناعي بشكل عام والصناعات الغذائية بشكل خاص وما ترتب عليه من توقف انتاجها بشكل كبير . فقد بلغت نسبة الأضرار في الأصول الثابتة ما نسبته ٢٥٪ . ولكن بدأت الصناعات الغذائية منذ عام ١٩٩١ (بعد التحرير) مرحلة البناء واسترداد عافيتها والقيام بدورها المهم في القطاع الصناعي ، على الرغم من تغير الظروف الاقتصادية والمالية للدولة وكذلك التركيبة السكانية .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى اجراء مسح شامل للمصانع الغذائية * في دولة الكويت ودراسة خصائصها ونموها وتوطنها ، وكذلك تهدف إلى تحليل النمط التوزيعي للصناعات الغذائية في مناطق ومحافظات الكويت ، ودراسة الارتباط الجغرافي والارتباط الوظيفي والبحث في مشاكلها . وتحاول هذه الدراسة استشراف الاتجاهات المستقبلية للصناعات الغذائية ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي .

---

* على الأخص في المصانع التي يبلغ حجم عمالتها عشرة فأكثر .

منهج الدراسة وأسلوبها :

تركز هذه الدراسة على الصناعات الغذائية في دولة الكويت (منطقة الدراسة المحددة في الشكل رقم "١") . والمصنفة حسب « التصنيف الدولي » للصناعات الغذائية [٢] (انظر الجدول رقم ١) .

وتقع الدراسة في نطاق ما يعرف بالدراسات المسحية Survey Studies ، فقد استعين بالمنهج الاستقرائي الذي يبدأ بدراسة الظاهرة في واقعها الطبيعي . وبما أن المعلومات والبيانات الرسمية يعتريها بعض النقص ، فقد تم تصميم استبانات بهدف جمع البيانات اللازمة التي تخدم أهداف البحث . وتم تسليم الاستبانات إلى المديرين العامين أو مديري الانتاج لمنشآتها وذلك في المصانع المنتجة فعليا .

وقد قام الباحث باستخدام الوسائل الكمية التالية : معامل صلة الجوار ، معامل التوطن الصناعي ، معامل الارتباط الجغرافي ، معامل ارتباط كيندال للرتب ، إضافة إلى التكرارات والنسب المئوية . وذلك لتحليل البيانات والإجابة عن تساؤلات الدراسة.

تساؤلات الدراسة :

١- ما النمط التوزيعي العام للصناعات الغذائية في مدينة الكويت الكبرى ؟ وهل النمط التوزيعي يتفاوت بين المحافظات والمناطق الصناعية في منطقة الدراسة ؟

٢- ما مدى وجود الارتباط الجغرافي بين الصناعات الغذائية في منطقة الدراسة ، وما مقداره ؟

٣- ما درجة التوطن الصناعي ؟ وهل تختلف باختلاف الوحدة المكانية في منطقة الدراسة ؟

٤- ما درجة الارتباط الوظيفي للصناعات الغذائية بالصناعات الأخرى ؟

٥- هل هناك علاقة بين حجم عمالة الصناعات الغذائية وبين النمو السكاني في دولة الكويت .

شكل(1) المنطقة الحضرية وحدود منطقة الدراسة فى دولة الكويت

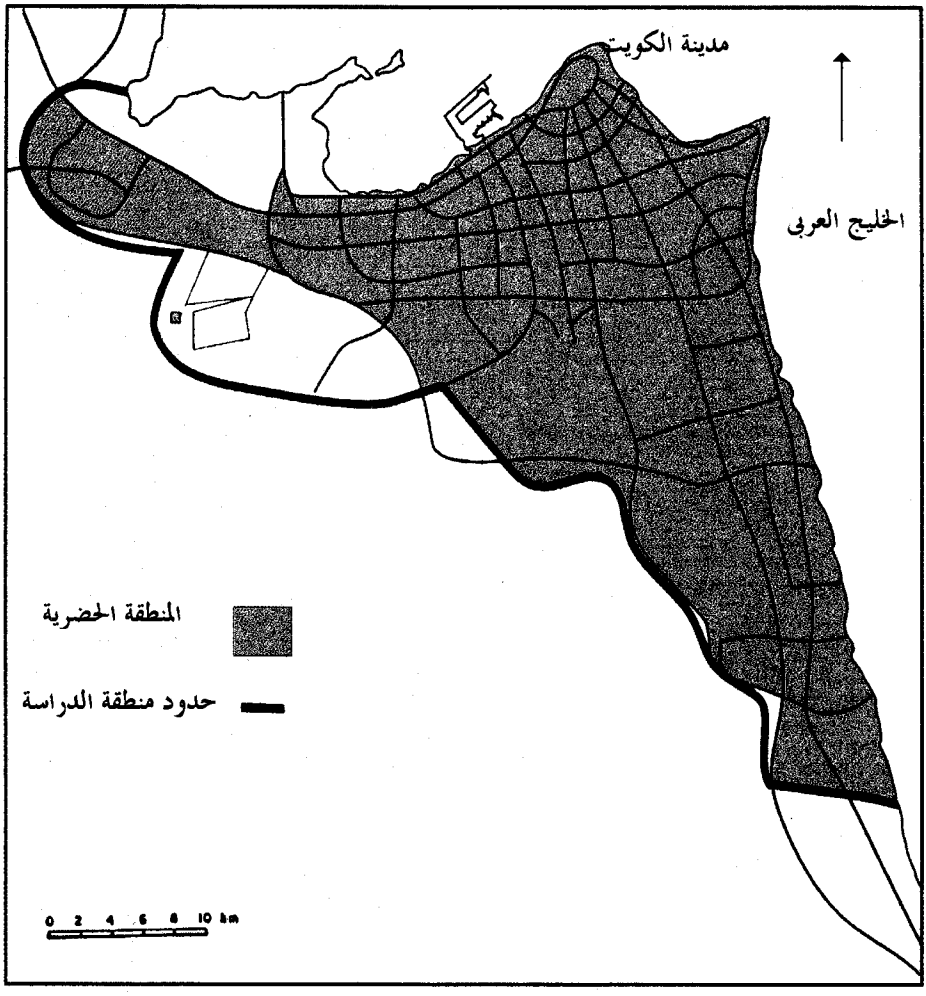

المصدر : من عمل الباحث

التحليل والنتائج :

قام الباحث بالمسح الميداني لجميع المنشآت الصناعية الغذائية القائمة فعليا وفقا للأدلة الصناعية[٣] . حيث بلغت ٥٥ مصنعا قائما وموزعة جغرافيا في دولة الكويت حسب التقسيم الإداري (المحافظات) * . والجدير بالذكر أن بعض هذه المصانع يقوم بانتاج أكثر من منتج واحد في نفس الموقع الصناعي مما ساهم في رفع عدد أقسام الصناعات حسب التصنيف الدولي .

ويعمل بتلك الصناعات نحو ٨٠٣٤ عاملا في عام ١٩٩٥ ، وقد مثلت العمالة الكويتية ادنى نسبة لها حيث بلغت ١ ، ٢٪ فقط تركزت في الأعمال الإدارية ، مما يعطي مؤشرا واضحا على النقص الشديد في مدى اقبال العمالة الوطنية على العمل في الصناعات الغذائية . ومن ثم اعتمدت هذه الصناعات على استقدام العمالة العربية وغير العربية ، حيث بلغت العمالة الآسيوية (الهندية والباكستانية ، بنغلاديشية ، سيلانية والفلبينية) ما نسبته ٥٠٪ تقريبا ، يليها العمالة العربية بنسبة ٤١٪ التي يغلب عليها العمالة المصرية ، وتصل نسبة العمالة الإيرانية ١ر٤٪ التي تتركز غالبا في قطاع صناعة الشيكولاته والحلويات السكرية ، وتتوزع النسبة الباقية وهي ٧ر٤٪ على الجنسيات الأخرى . وبلغ عدد العمالة الإدارية في الصناعات الغذائية نحو ٥٣٢ عاملا بنسبة ٧٪ ، في حين بلغ عدد عمال الانتاج ٤٦٨٧ عاملا بنسبة ٥٨٪ تقريبا والعمالة الأخرى السائدة بلغت ٢٨١٥ عاملا بنسبة ٣٥٪ . (انظر الشكلين " ٢ " و " ٣ ")

وتوزعت عمالة الصناعات الغذائية إلى اقسامها المذكورة في الجدول رقم (١) ، وكان أولها قسم تعبئة المياه الطبيعية والمعدنية والغازية والتي يعمل بها ٣٢٪ من اجمالي العمالة ، وقد استحوذ قسم الخبز ومنتجات المخابز على ٥ر١٧٪ أما قسم الألبان ومنتجاتها فحوالي ١٣٪ من اجمالي العمالة وجاء قسم اغذية الدواجن والاعلاف بنسبة ١١٪ تقريبا ، وجاء في المرتبة الأخيرة في حجم العمالة قسم حفظ وتعليب الفواكه والخضروات بنسبة تقل عن ١٪ .

---

* تنقسم دولة الكويت إلى خمس محافظات إدارية هي : العاصمة ، حولي ، الفروانية ، الأحمدي ، والجهراء .

وبلغت انتاجية العامل من جملة الانتاج الاجمالي ١٢ر١٥٢ دينارا كويتيا ، بينما بلغت انتاجية العامل من القيمة المضافة٥٣ر٣ دينارا كويتيا وذلك في عام ١٩٩٢[٤] .

الجدول رقم (١)
تصنيف الصناعات الغذائية في الكويت لعام ١٩٩٤
(وفقا للتصنيف الدولي) وعدد منشآتها وحجم عمالتها

رقم التصنيف الدولي	أقسام الصناعات الغذائية	عدد المنشآت	٪	عدد العمالة	٪
٣١١١	الذبح وتهيئة وحفظ اللحوم	٥	٩ر١	٤٣٢	٥ر٤
٣١١٢	صناعة الألبان ومنتجاتها	٣	٥ر٤	١٠٣٣	١٢ر٨
٣١١٣	حفظ وتعليب الفواكه والخضروات	٢	٣ر٦	٤٩	٦ر٠
٣١١٤	تعليب وحفظ وتجميد الأسماك	١	١ر٨	٥٨	٧ر٠
٣١١٥	صناعة الزيوت والدهون النباتية	٢	٣ر٦	١٤٥	١ر٨
٣١١٦	طحن الغلال وتجهيز الحبوب الغذائية	١	١ر٨	٦٤٠	٨
٣١١٧	الخبز ومنتجات المخابز *	١٥	٢٧ر٣	١٤٠٩	١٧ر٥
٣١١٨	انتاج وتكرير السكر	-	-	-	-
٣١١٩	الشيكولاته والحلويات السكرية	٧	١٢ر٧	٣٨٢	٤ر٧
٣١٢١	مواد غذائية لم تصنف في مكان آخر	١٠	١٨ر٢	٤٥٣	٥ر٦
٣١٢٢	اغذية الدواجن واعلاف الحيوان	٣	٥ر٤	٨٦٥	١٠ر٨
٣١٣٤	تعبئة المياه الطبيعية والمعدنية	٦	١٠ر٩	٢٥٦٨	٣٢
٣١٤٠	التبغ والسجائر	-	-	-	-
	الاجمالي	٥٥	١٠٠	٨٠٣٤	١٠٠

المصدر : من عمل الباحث .

* لقد اقتصرت الدراسة على مصانع الخبز الآلية ، واستبعدت المخابز نصف الآلية والمخابز المنتشرة في المناطق السكنية والجمعيات التعاونية .

شكل 2

التوزيع النسبى لعمالة الصناعات الغذائية وفقا للجنسية فى عام 1995

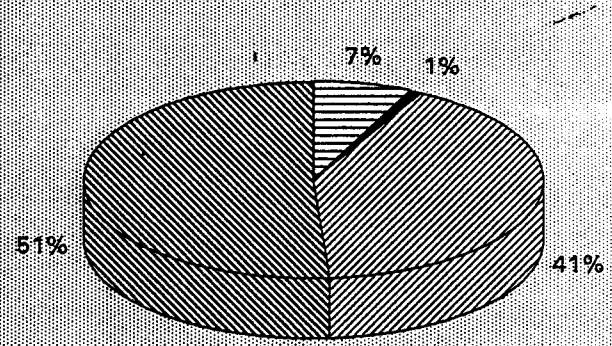

المصدر :من عمل الباحث

شكل 3

التوزيع النسبى للعمالة حسب طبيعة العمل فى عام 1995

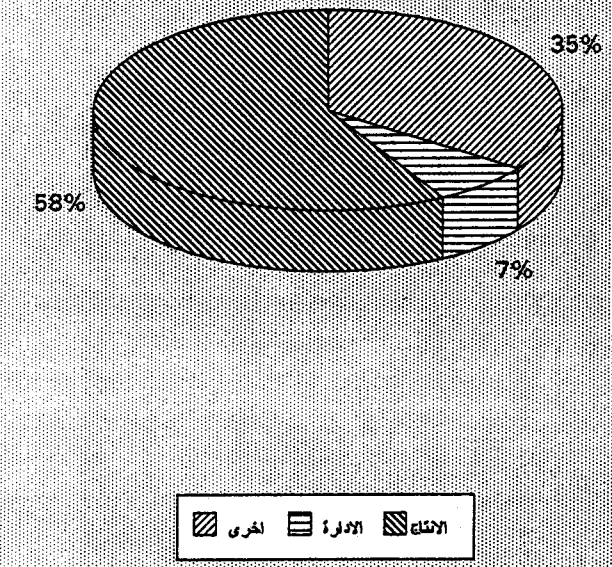

المصدر :من عمل الباحث

يتم تسويق معظم انتاج الصناعات الغذائية في السوق المحلي في مدينة الكويت الكبرى (مدينة الكويت وضواحيها) وتقوم بعض الصناعات بتصدير جزء من انتاجها إلى الأسواق الخارجية خاصة دول الخليج العربية التي تستأثر بنصيب الأسد من هذه الصادرات . وتستفيد الصناعات الغذائية بقربها من مدينة الكويت الكبرى (المنطقة المتروبوليتانية) حيث الكثافة السكانية العالية والاتصال الحضري والقدرة الشرائية الجيدة والاستفادة كذلك من توفر الأيدي العاملة خاصة القرب من مناطق اسكان العمالة الوافدة ، والقرب من المواد الخام ووسائل النقل والخدمات الأساسية من كهرباء ومياه والخدمات الأخرى الضرورية لقيام الصناعة .

وتتركز المنشآت الصناعية في محافظة العاصمة بنسبة ٤٠٪ وذلك لوجود منطقة الشويخ الصناعية التي تقع في هذه المحافظة والتي تعتبر أقدم منطقة قامت الدولة بتخصيصها للأنشطة الصناعية في الستينيات . ويتوطن في منطقة الشويخ الصناعية حوالي من ٣٨٪ من هذه الصناعات الغذائية التي يغلب عليها صناعات الشيكولاته والحلويات السكرية ، وصناعة الثلج ، وكذلك يوجد فيها المصنع الوحيد الذي يقوم بطحن الغلال وتجهيز الحبوب الغذائية الذي يقع في منطقة ميناء الشويخ ولهذا الموقع أهمية كبيرة وذلك لارتباطه باستقبال المواد الأولية التي تأتي محمولة بالسفن Bulk Carrier .

وتأتي محافظة الفروانية في المرتبة الثانية من حيث توطن الصناعات الغذائية وذلك بنسبة ٣٤ر٥٪ وذلك لوجود منطقتين صناعيتين هما صبحان الصناعية والتي تقع جنوب مدينة الكويت وقريبة من مطار الكويت الدولي ويوجد بها ٢٩٪ من المنشآت الصناعية الغذائية ، والأخرى منطقة الري الصناعية والتي تقع جنوب الشويخ الصناعية وقد قامت الدولة بتوفير الأراضي وتأجيرها للمستثمرين الصناعيين بإيجار رمزي .

وتأتي محافظة الجهراء في المرتبة الثالثة من حيث توطن الصناعات الغذائية بنسبة ١٤ر٥٪ وتتوزع على مناطق الصليبية الزراعية والشقايا والروضتين . ويغلب على صناعات محافظة الجهراء أغذية الدواجن واعلاف الحيوان . ويعود سبب ذلك إلى وقوعها على أطراف المنطقة السكنية الحضرية كما هو الحال في منطقة الصليبية ، وكذلك لبعدها عن المنطقة السكنية وارتباطها باسباب موقعية هامة كما هو الحال في

صناعة تعبئة المياه الطبيعية والمعدنية التي ارتبطت بآبار المياه في منطقة الروضتين والتي تبعد عن العاصمة قرابة ٧٠ كيلو مترا ، أما فيما يتعلق بمنطقة الشقايا والتي تبعد قرابة ٨٥ كيلو مترا تقريبا على طريق الجهراء - السالمي في غرب البلاد فقد قامت فيها صناعة تربية الدواجن وأغذيتها واعلاف الحيوان وذلك لبعدها عن تأثير رطوبة الساحل البحري والتي لها اثار سلبية على هذا النوع من الصناعات الغذائية

وتأتي محافظة الأحمدي في المرتبة الرابعة بنسبة ٧٪ تقريباً حيث يوجد بها أربعة مصانع فقط للصناعات الغذائية ، يقع اثنان منها في منطقة الشعيبة الصناعية وذلك لأسباب موقعية مرتبطة بمياه البحر ، الأول هو مصنع تعليب وحفظ وتجهيز الأسماك ، والثاني لصنع ملح الطعام . أما الآخران فهما في مدينة الأحمدي ويشملان مصنعا للثلج ومخبزاً الياً .

وجاءت محافظة حولي في المرتبة الأخيرة بنسبة ٣ر٦ ٪ وذلك بوجود مخبزين آليين فقط ، يقع احدهما في منطقة الشعب والآخر في منطقة الرميثية السكنيتين .

خصائص التوزيع المكاني للصناعات الغذائية في منطقة الدراسة :

ورغبة في التعرف على النمط التوزيعي Locational Pattern للصناعات الغذائية في الكويت (منطقة الدراسة) وإدراكا لأهمية هذا التعرف وتحليله ، تم استخدام معامل صلة الجوار / أو معيار الجار الأقرب Nearest Neighbour Analysis ويعد هذا المقياس رغم بساطته من أفضل المقاييس الوصفية Non-Parametric التي يمكن الاستعانة به لوصف النمط التوزيعي لمواقع المصانع كظاهرة نقطية مكانية ، وصيغته على النحو التالي :

$$ر = ٢ م \sqrt{\frac{ن}{ح}}^{\bar{x}}$$

ر = معامل صلة الجوار .

م = متوسط المسافة الفعلية بين مواقع المصانع في منطقة الدراسة .

ن = عدد النقاط الممثلة لمواقع المصانع .

ح - مساحة منطقة الدراسة (٩٠٤ كم٢) .

ولقد اخرج كل من كلارك وايفانز[٥] هذا المعيار واعدا له دليلا للتمييز بين أنماط التوزيع لأي ظاهرة نقطية (مواقع المصانع مثلا) تتراوح قيمته بين الصفر(ر= ٠ر٠) إذا تجمعت كل مواقع الظاهرة المدروسة في موقع أو نقطة واحدة ، و (ر = ١٤٩ر٢) وفيه تكون مواقع الظاهرة (نقاطها) في اقصى بعد عن بعضها البعض وبين هاتين القيمتين توجد ثمة أنماط متعددة توصف إما بالميل نحو التقارب Clustering كلما اقتربت من الصفر ، أو الميل نحو التباعد والتشتت Scattering إذا اقتربت من (١٤٩ر٢) . وإذا كانت قيمة المعيار واحدا صحيحا (ر = ٠٠ر١) فعادة ما يوصف نمط التوزيع بالعشوائية Random .

لوحظ خلال تطبيق هذا المقياس على الصناعات الغذائية في دولة الكويت (منطقة الدراسة) أن نمط توزيعها يتصف بعدم الانتظام ، فهي تتوزع داخل الإطار العمراني وعلى اطرافه في مجموعتين واضحتين : الأولى منطقة الشويخ الصناعية حيث يوجد بها ما نسبته ٣٨٪ من إجمالي المصانع الغذائية ، والثانية في منطقة صبحان الصناعية (والتي تتبع محافظة الفروانية) وذلك بنسبة ٢٩٪ من اجمالي المصانع الغذائية في منطقة الدراسة . وهذا ما جعل النمط العام لتوزيع الصناعات الغذائية في منطقة الدراسة أميل إلى النمط التوزيعي المتجمع بمعامل صلة الجوار وقدره (٤٩٣ر٠) ويمكن ملاحظة هذا التوزيع في الشكلين (٤ و ٥) .

وللتحقيق من درجة فاعلية معيار الجار الأقرب (ر) في وصف توزيع الصناعات الغذائية ، استخدمنا معيار تقدير درجة الخطأ المعياري Standard Error of Estimate ويأتي ذلك بقسمة قيمة (ر) على الجذر التربيعي لمربع عدد النقاط (ن٢) على مساحة مكان الظاهرة (ح) وكلما كان الناتج صغيرا دل ذلك على درجة عالية من فعالية تحليل صلة الجوار في وصف نمط التوزيع .

$$\text{الخطأ المعياري} = \frac{\text{قيمة مؤشر الجار الأقرب}}{\sqrt{\frac{\text{ن}^2}{\text{ح}}}}$$

وجاءت نتيجة الخطأ المعياري (٢٧ر٠) حيث تؤكد درجة عالية من الثقة في نتيجة معيار الجار الأقرب .

وبالنظر إلى التقسيمات الجغرافية في دولة الكويت (منطقة الدراسة) والتي تمثلها هذه المحافظات الإدارية ، نلاحظ التباين في أنماط التوزيع المكاني للصناعات الغذائية (انظر الشكلين ٤ و ٥) .

يتوطن في محافظة العاصمة والتي تشتمل على عاصمة الدولة وقلب المدينة ، ٤٠٪ من هذه المصانع ، حيث تتوزع بنمط شبه متقارب إذ بلغ معامل صلة الجوار لها (٤٦٨ر٠) حيث توجد مصانع الحلويات والثلج بشكل متقارب في منطقة الشويخ الصناعية باعتبارها أقدم المناطق الصناعية .

ويتوطن في محافظة الفروانية ما نسبته ٣٤ر٥٪ من اجمالي عدد المصانع الغذائية وتتوزع فيه تلك المصانع بنمط متجمع حيث بلغ معامل صلة الجوار لها (٢٨٩ر٠) . ويرجع السبب في ذلك إلى توطن غالبية هذه المصانع في مواقع يقرب بعضها من بعض في المنطقتين الصناعيتين صبحان والري .

وفي محافظة حولي حيث يتواجد بها مصنعان فقط ، وكلاهما من مجموعة صناعة الخبز ومنتجات المخابز التابعة لشركة المطاحن والمخابز الكويتية وذلك بنسبة ٣ر٨٪ حيث توزعا بنمط أقرب إلى النمط العشوائي إذ بلغ معامل صلة الجوار في هذا القطاع (٨٤٧ر٠) . حيث تتبع الشركة سياسة الوصول إلى المستهلك في منطقته السكنية ولتغطية محافظات الكويت .

وفيما يتعلق بمحافظة الاحمدي والتي تقع فيها المنطقتان الصناعيتان وهما الشعيبة الصناعية وشرق الاحمدي ، واللتان يتوطن فيهما ٧ر٧٪ من المصانع حيث تتوزع بنمط متقارب إذ بلغ معاملة صلة الجوار لها (٥٣٢ر٠) .

وأما في محافظة الجهراء والذي يتوطن فيها ١٤ر٥٪ تقريبا من هذه الصناعات ، فيتجمع فيها ٦ مصانع بالقرب من بعضها البعض ومصنعان متباعدان بشكل واضح في صحراء الكويت وذلك لارتباطهما بأسباب موقعية ذكرت آنفا . وبلغ معامل صلة الجوار لها (٩٤٠ر٠) بنمط يقترب من التوزيع العشوائي .

ومن خلال الجدول رقم (٢) الذي يبرز التوزيع المكاني الخاص بكل صناعة غذائية ، يلاحظ أن هناك اختلافا واضحا في أنماطها التوزيعية ، فبعضها يتميز بنمط التوزيع المكاني المتجمع كما في صناعة الشيكولاته والحلويات السكرية ، وصناعة المواد الأخرى (مثل : الثلج ، ورقائق البطاطا) وصناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية ،

ويعود ذلك إلى تخصيص الحكومة للمناطق الصناعية (مثل : الشويخ وصبحان الصناعية) ، وبعضها الآخر يتميز بنمط التوزيع المكاني المتقارب مثل صناعات الألبان ومنتجاتها ، وحفظ وتعليب الفواكه والخضروات ، وتهيئة وحفظ اللحوم ، والتي تحتاج لأن تكون على أطراف المنطقة السكنية وحاجتها للمساحات الكبيرة . والبعض الأخير يتميز بنمط التوزيع المكاني المتباعد كصناعة الخبز ومنتجات المخابز ، وصناعة المياه الطبيعية والغازية وأغذية الدواجن وأعلاف الحيوان .

ومن خلال هذا التحليل والنظرة الفاحصة لخصائص التوزيع المكاني للصناعات الغذائية يتضح لنا أن التوزيع الإجمالي للصناعات الغذائية في دولة الكويت (منطقة الدراسة) يتصف بعدم الانتظام .

جدول رقم (٣)

انماط التوزيع المكاني الخاصة بالصناعات الغذائية في منطقة الدراسة

نمط التوزيع السكاني	النشاط الصناعي	معامل صلة الجوار
النمط المتجمع	- الشيكولاته والحلويات السكرية	٠ر٤٧٥
	- مواد غذائية أخرى	٠ر٤٩٨
	- الزيوت والدهون النباتية	٠ر٥١٠
النمط المتقارب	- الألبان ومنتجاتها	٠ر٦٢٤
	- حفظ وتعليب الفواكه والخضروات	٠ر٩٣٨
	- الذبح وتهيئة اللحوم	٠ر٩٣٨
النمط المتباعد	- الخبز ومنتجات المخابز	١ر١٦
	- تعبئة المياه الطبيعية والمشروبات الغازية	١ر٣٦٠
	- أغذية الدواجن وأعلاف الحيوان	٢ر٠١

* تم استبعاد الصناعة التي يوجد لها مصنع واحد فقط .

* * المصدر : من عمل الباحث .

شكل (٤) قيم أنماط التوزيع المكانى للصناعات الغذائية على مستوى المحافظات فى منطقة الدراسة تبعا لمعامل صلة الجوار

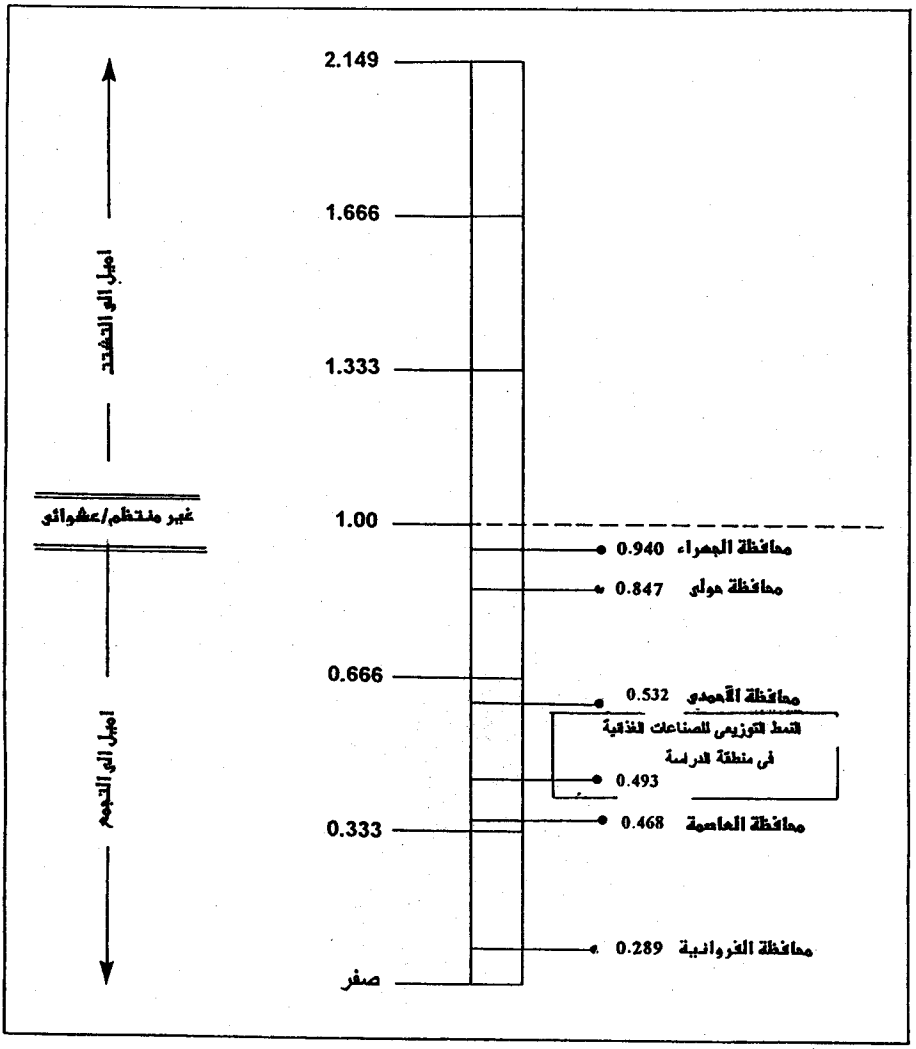

المصدر : من عمل الباحث

ملاحظة : يتأثر معامل صلة الجوار بعاملين اساسيين هما

- مساحة وحدود منطقة الدراسة.
- عدد المصانع بها (عدد النقاط)

ولقد قام الباحث بتثبيت المعامل الاول الذى كان يمثل مساحة وحدود منطقة الدراسة والذى قدر بحوالى 904 كم2 ويتضح من ذلك ان عدد المصانع (النقاط) هو العامل الذى كان له الأثر على درجات فعالية صلة الجوار فى وصف النمط التوزيعى للظاهرة

شكل (٥) التوزيع الجغرافي للصناعات الغذائية على مستوى المحافظات المختلفة في منطقة الدراسة

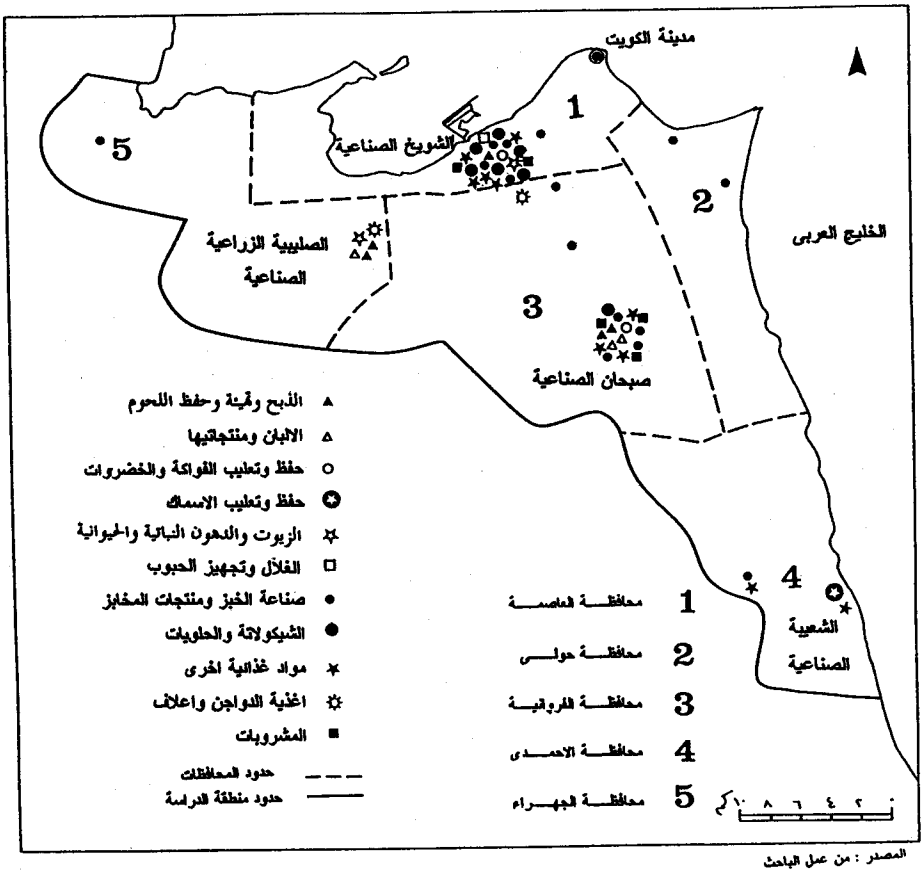

المصدر : من عمل الباحث

الارتباط المكاني والوظيفي للصناعات الغذائية :

١- الارتباط الجغرافي :

نعني بمفهوم الارتباط أو التجمع الجغرافي « قدرة بعض الصناعات على اجتذاب صناعات أخرى إلى نفس المكان التي توجد فيه » . وتقاس هذه الارتباطات الجغرافية (المكانية) بمعامل التجمع الجغرافي Coefficient of Geographic Association أو بمعامل الترابط الوظيفي Cofficient of Functional Linkage ومعادلته كالتالي[٦] :

$$\text{Coefficient of Linkage (CL)} = 1.00 - \sum \frac{+}{} \frac{(Xi - Yi :)}{100}$$

وترجمتها إلى العربية :

$$\text{ر ج} = ١ - \text{مجـ} \frac{+}{} \frac{(\text{س}١ - \text{ص}١)}{١٠٠}$$

حيث أن :

ر ج = معامل الارتباط الجغرافي .

س ١ = نسبة كل محافظة من جملة عمالة الصناعات الغذائية في مدينة الكويت .

ص ١ = نسبة كل محافظة من جملة عمالة الصناعات الغذائية المعطاة .

مجـ + = مجموع الفروق الموجبة أو السالبة (يجب أن تتساوى هذه الفروق) .

وكلما اقتربت قيمة (ر ج) من الواحد الصحيح كان الارتباط سواء كان تجمعا جغرافيا (مكانيا) أو ارتباطا وظيفيا قويا بين المتغيرين ، وكلما انخفضت القيمة عن الواحد الصحيح كان الارتباط ضعيفا حتى نصل إلى الصفر الذي يدل على انعدام الارتباط .

ويبين الشكل رقم (٦) قيم معامل الارتباط الجغرافي للصناعات الغذائية وتصنيفها حسب نوع العلاقة في منطقة الدراسة ويتضح من الجدول السابق ما يلي :

١- إن هناك صناعات غذائية ذات ارتباط جغرافي قوي وهي : الصناعات الغذائية المتنوعة ، والمشروبات الغازية والمنكهة ، والخبز ومنتجات المخابز ، وتهيئة وحفظ

اللحوم ، حيث انها ترتبمط بمناطق الاستهلاك مما يستدعي توزيعها بشكل سريع وطازج . مثل الثلج ، الخبز ، واللحوم ، وكذلك التوزيع اليومي الذي تقوم به الشركات المصنعة للمشروبات الغازية والمنكهة .

٢- إن هناك صناعات غذائية ذات ارتباط جغرافي متوسط وهي : صناعات الألبان ومنتجاتها ، الشيكولاته والحلويات ومطاحن الدقيق . وقد يعود ذلك بالنسبة (للألبان ومنتجاتها) إلى تخصيص الدولة لمنطقة صبحان الصناعية ووقوع مزارع الأبقار في منطقة الصليبية الزراعية على أطراف المنطقة السكنية في حين أن منتجات صناعة الشيكولاته والحلويات تتحمل النقل العادي لمسافات طويلة وكذلك التخزين لمدة طويلة نسبيا . وكذلك وقوع مطاحن الدقيق في منطقة ميناء الشويخ وهي منطقة قديمة تم تخصيصها في الستينيات وأصبحت داخلة في المنطقة الحضرية المتروبوليتانية .

٣- إن هناك صناعات غذائية تتميز بارتباطها الجغرافي الضعيف نسبيا ، وهي صناعة حفظ وتعليب الفواكه والخضروات ، والأعلاف ، حيث أن منتجاتها لا تتلف بسرعة ويمكن تخزينها بكفاءة جيدة وكذلك لانخفاض تكاليف نقلها وعدم حاجتها إلى كفاءة عالية في النقل خاصة منتجات الأعلاف ، مما يجعلها غير مرتبطة جغرافيا بمناطق الاستهلاك .

ويتضح لنا من خلال تحليل الارتباط الجغرافي للصناعات الغذائية ، إن هناك ارتباطا قويا ومتوسطا لمعظم الصناعات الغذائية في منطقة الدراسة .

٢- التوطن الصناعي :

وتقاس درجة التوطن الصناعي في أي وحدة مكانية بما يعرف باسم معامل التوطن الصناعي Location Auotient وهو يهدف إلى قياس درجة النشاط الصناعي في الوحدة المكانية ومقارنتها بالمستوى العام للدولة أي اظهار ثقل توزيع الظاهرة في اقليم أو منطقة معينة . ونقصد هنا بالوحدة المكانية أولا : المحافظة (الوحدة الإدارية) وثانيا : المنطقة الصناعية ، وذلك لمعرفة في أي المحافظات والمناطق الصناعية تتوطن الصناعات الغذائية ؟ ، وهل النشاط الصناعي الغذائي يساوي أو يزيد أو يقل

عن المعدل العام للدولة ؛ ولقد استخدمنا هنا متغيرا واحدا وهو عدد المنشآت الصناعية الغذائية وذلك لتوفر بياناتها وتوزيعها الجغرافي ·

ولقد استخدمت الصيغة التالية[٧] :

$$\text{معامل التوطن الصناعي} = \frac{\text{عدد المنشآت الصناعية الغذائية في المحافظة}}{\text{جملة المنشآت الصناعية فى المحافظة}} \times ١٠٠ \div \frac{\text{عدد المنشآت الصناعية الغذائية في الدولة}}{\text{جملة المنشآت الصناعية فى الدولة}}$$

وتأخذ النتيجة ثلاثة أشكال هي :

- إذا كانت النتيجة أقل من (١٠٠) فتعني عدم توطن الصناعة في المكان ·
- إذا كانت النتيجة (١٠٠) فتعني أن المكان يتمتع بأهمية صناعية تعادل اهتمام الدولة لصناعة معينة ·
- إذا كانت النتيجة أكبر من (١٠٠) فتعني أن المكان يحتوي على نصيب أكبر من صناعة معينة مما هو موجود في الدولة ، ويعني ذلك توطن الصناعة في المكان ·

ويبدو من الشكل رقم (٧) أن مؤشر التوطن الصناعي أقل من ١٠٠ في جميع المحافظات بمعنى أنه لا يوجد تميز في توطن الصناعات الغذائية في محافظات الكويت. بينما أظهرت نتائج مؤشر التوطن الصناعي نتائج إيجابية على مستوى المناطق الصناعية (التي خصصتها الدولة) · فجاءت قيمة المؤشر في منطقتي الشويخ وصبحان الصناعيتين ١١٢ و ١٠٩ على التوالي ، أي أن هناك زيادة في تركز الصناعات الغذائية والتي تعتبر ضمن الصناعات الاستهلاكية والخفيفة في منطقتي الشويخ وصبحان الصناعيتين · بينما لا يوجد تركز للصناعات الغذائية في منطقة الشعيبة الصناعية ، حيث يغلب عليها تركز الصناعات الكيماوية ، ومنتجات الخامات التعدينية المعدنية وغير المعدنية والصناعات الأساسية ·

شكل 6

قيم معامل الارتباط الجغرافى للصناعات الغذائية وتصنيفها حسب نوع العلاقة فى منطقة الدراسة

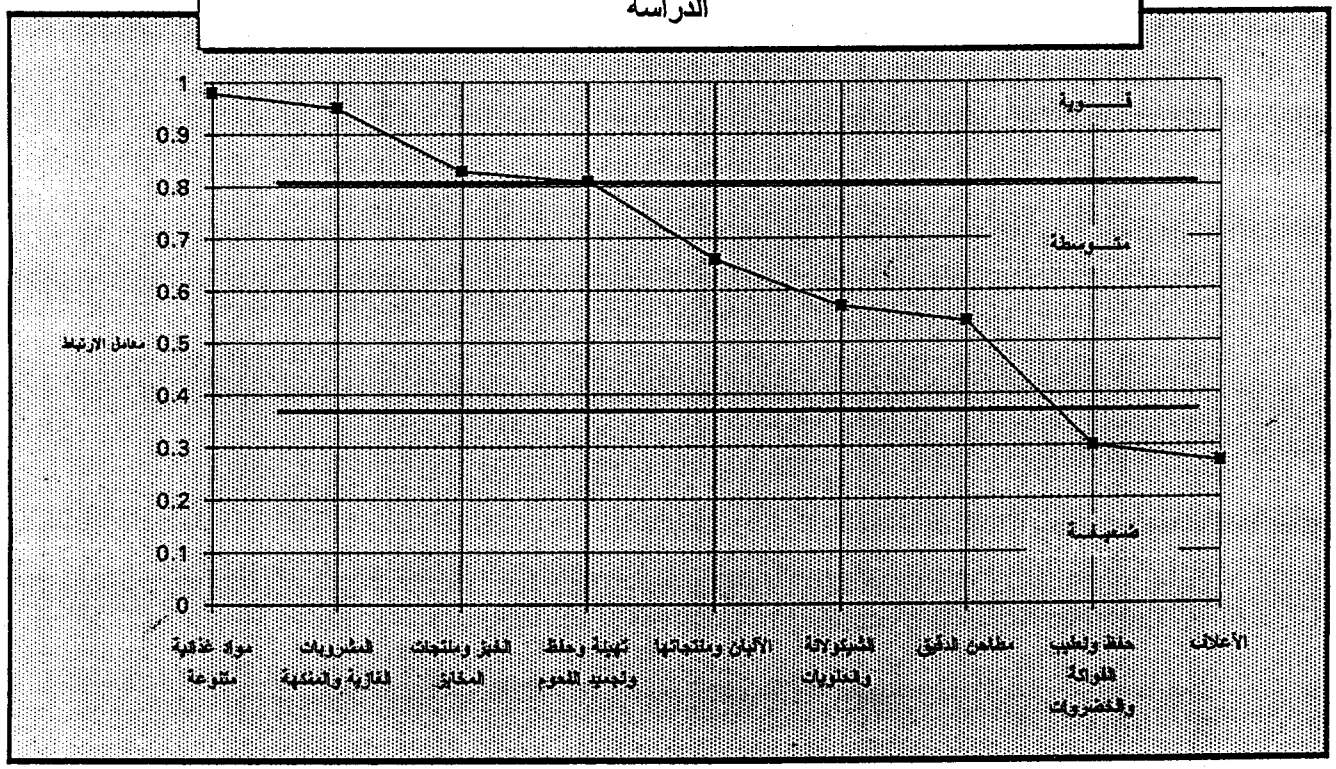

المصدر من عمل الباحث

ويتضح من كل ما سبق ذكره أن مؤشر التوطن الصناعي في مدينة الكويت الكبرى بالنسبة لتركز الصناعات الغذائية غير واضح على مستوى المحافظات ، بينما هو واضح نوعا ما في منطقتين صناعيتين فقط . وقد يكون ذلك مرتبطا إلى حد كبير بقرار تحديد مواقع الصناعات على اختلاف أنواعها من قبل الدولة المسؤولة عن تخصيص وتحديد Zonning المناطق الصناعية .

الارتباط الوظيفي في الصناعات الغذائية :

يقصد بالارتباط الوظيفي بين الصناعات تواجد مجموعات عديدة من الصناعات في مكان معين ، وقد يكون بسبب قدرة المكان على جذب العديد من الصناعات إليه ، ولتوفر مقومات الجذب المكاني من بنية أساسية وخدمات ونقل واتصالات (الذي يقلل من تكاليف الطاقة والنقل) وخدمات اعلانية وتسويقية ، أو أن التجاذب يكون بين الصناعات نفسها لأنها ترتبط وظيفيا ، أو أن منتج أحد المصانع يعتبر مادة خام لمصنع آخر ، والاستفادة من تحقيق وفورات خارجية External Economies وذلك بتوفير تكاليف نقل المواد الخام والمنتجات وتسويقها . وبذلك تنتشر ظاهرة الارتباط الوظيفي التي من أهمها الارتباطات الرأسية والمتممة والخطية .

والارتباط الرأسي Vertical Linkage حيث نجد مصانع منفصلة يقوم كل منها بعملية واحدة من عمليات الانتاج ، أي أن انتاج احد المصانع يعتبر مادة خام للمصنع الآخر . وتمر المنتجات بمراحل مختلفة من الصناعة قبل أن تصل إلى تاجر الجملة ثم تاجر التجزئة ثم المستهلك النهائي[٨] . ومن أمثلة الارتباطات الرأسية في الصناعات الغذائية ما يأتي :

- صناعات الخبز والحلويات والمعجنات والكيك التي تعتمد على صناعة الدقيق (منتج شركة المطاحن والمخابز الكويتية) .
- صناعة المشروبات الغازية والعصائر - التي يدخل الماء بنسب كبيرة في عملياتها الانتاجية ، حيث تعتمد على المياه من وزارة الكهرباء والماء .
- صناعة الدقيق والأعلاف اللتان تعتمدان على صناعة تخزين الحبوب التابع لشركة المطاحن والمخابز الكويتية .

شكل 7

مؤشر التوطن الصناعى فى المحافظات الخمس والمناطق الصناعية تبعا لعدد المصانع الغذائية

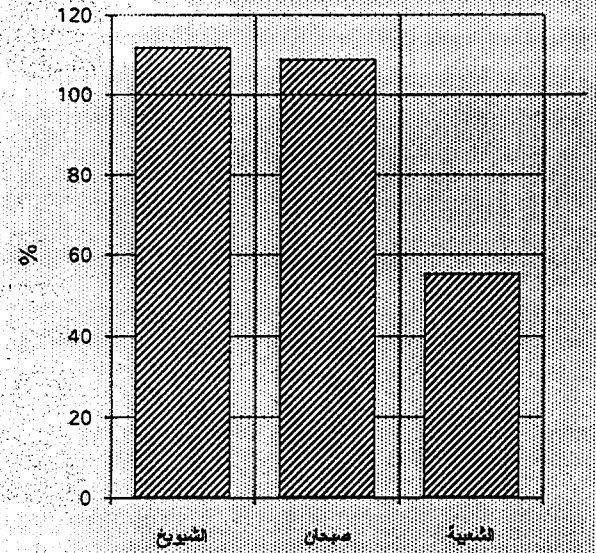

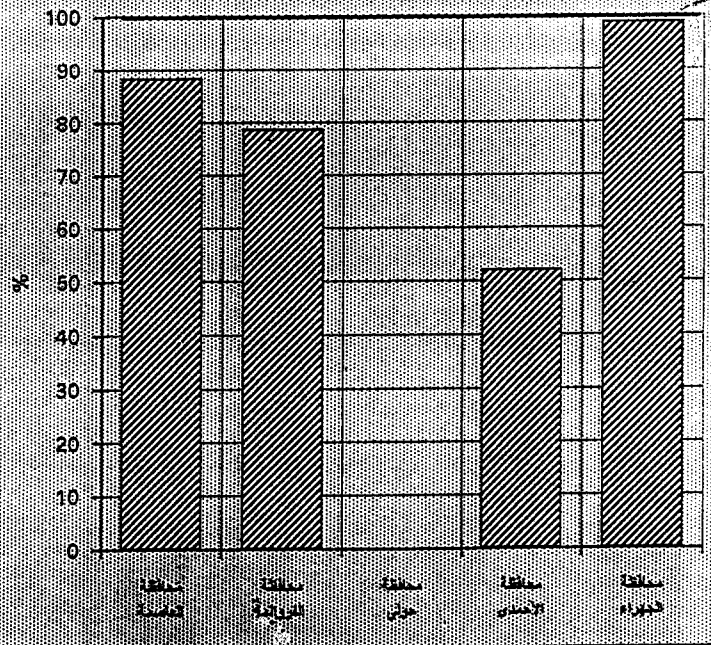

المصدر من عمل الباحث

- صناعة الثلج التي تعتمد على المياه والأملاح وغاز الفريون التي تنتجه شركة الأكسجين .

والنمط الثاني من أنماط الارتباطات هو ارتباط التصنيع المتمم Complementary Manufacturing حيث يتم توظيف امكانيات المصنع من الآلات أو العمالة في الأوقاف التي تقل فيها كمية الانتاج بسبب ارتباطها بتوافر المواد الأولية في انتاج منتجات مشابهة للمنتج الرئيسي للمصنع وعادة ما تحمل هذه المنتجات المتعددة اسما تجاريا واحدا [٩] - مثل صناعة تجميد اللحوم والخضروات ، وصناعة مشتقات الحليب والألبان والعصائر .

ويتمثل الارتباط الخطي Diagonal Linkage في مصانع التعبئة والتغليف التي عادة ما تتوطن قريبة من الصناعات ، خاصة الغذائية حيث تقدم خدماتها . ومن هذه المصانع ، مصانع الكرتون والورق والبلاستيك وكذلك مصانع العلب المعدنية والزجاج. ولقد أظهرت الدراسة الميدانية وجود ارتباط خطي واعتماد شبه كلي على صناعات التعبئة والتغليف وذلك لحفظ المنتج النهائي ونقله إلى الأسواق .

ويتبين لنا من خلال تحليلات الارتباطات الصناعية ، بان هناك ارتباطا وظيفيا كبيراً .

الصناعات الغذائية والسوق الاستهلاكية :

من أجل التعرف على العلاقة بين الصناعات الغذائية والسكان في مدينة الكويت الكبرى ، قام الباحث باستخدام أسلوب الارتباط الكمي وهي صيغة ارتباط « كيندال للرتب » : Kendell's Rank Correlation Coefficient ، وهو أفضل معاملات الارتباط حيث يمكن استخدامه حينما تكون مفردات القيم (س) و (ص) صغيرة أي أقل من ١٠ ونتائجه أفضل ، وذلك لتحديد العلاقة بين المتغيرين للظاهرتين قيد الدراسة ، وفي هذا المقام فان المتغير المستقل هو سكان دولة الكويت لعام ١٩٩٣م ممثلا في تعدادهم في كل محافظة ، والمتغير التابع هو الصناعات الغذائية ممثلة بعدد عمالتها .

ومعادلة هذا المعامل على النحو التالي :

$$ر ك = \frac{٢ \text{ مجـ د}}{ن (ن - ١)}$$

حيث أن :

ر ك = معامل ارتباط « كيندال » .

مجـ د = مجموع الفروق بين رتب المتغيرين

ن = عدد مفردات كل من المتغيرين .

وقد تبين من قيمة معامل ارتباط « كيندال » (٠٠ر٠) أن العلاقة بين هذين المتغيرين معدومة مما يعني عدم وجود علاقة بين النمو السكاني لدولة الكويت وبين الحجم العمالي للصناعات الغذائية ، وقد يعود ذلك إلى عدة عوامل ، منها :

- إن اختيار مواقع الصناعات الغذائية في الواقع كان قديما (خاصة في مرحلة الستينيات) ، حيث تخصص الدولة مناطق صناعية ثم يطغى عليها النمو العمراني بعد فترة من الزمن (على سبيل المثال : منطقة الشويخ الصناعية) .
- تميز الصناعات الغذائية بارتفاع آليتها واستغنائها عن العمالة تدريجيا .
- أن بعض الصناعات الغذائية تحتاج إلى مساحات كبيرة من الأراضي ، ومن السهولة بمكان توفر هذه الأراضي في المناطق المخصصة للنشاط الصناعي على أطراف المناطق السكنية بأسعار رمزية وخدمات أساسية .
- اتخاذ النمو العمراني نمطا توزيعيا متميزا في الكويت حيث أصبح نمطقه السائد وفقا للمخططات الهيكلية القرب من الساحل الشرقي للدولة وجنوبا من مدينة الكويت العاصمة مما جعله يبتعد قليلا عن المناطق المخصصة للأنشطة الاقتصادية الصناعية .
- تطور وسائل النقل والحفظ وأساليب التسويق مما يقلل من احتمالات تلف المنتجات الغذائية نتيجة لبعد المسافة بين مواقع الانتاج ومناطق الاستهلاك .

أما بالنسبة للعلاقة بين الانتاج وحجم السوق الاستهلاكية فانه بالنظر إلى الجدول رقم (٥) يتضح لنا أن صناعة تعبئة المياه الطبيعية والمعدنية والغازية والمشروبات المنكهة تنتج ٨١٪ من طاقتها الانتاجية المرخصة وتأتي في المركز الأول ، بينما تحتل

صناعتا الخبز ومنتجات المخابز والشيكولاته والحلويات السكرية في المراكز الأخيرة بنسب ٥١٪ ، و ٥٠٪ على التوالي ، وتأتي الصناعات الغذائية بصفة عامة بمتوسط انتاجي يصل إلى ٣ر٦٠٪ .

وقد وافقت نتائج الدراسة التي توصلنا إليها ، ما أظهرته دراسة ميدانية سابقة قام بها البنك الصناعي[١٠] . إن متوسط معدل استغلال الطاقة الانتاجية القصوى المتاحة في المنشآت الصناعية المشمولة بالدراسة قد بلغ ٤٩٪ في عام ١٩٨٥ ، وانخفض إلى ٤٧٪ في عام ١٩٨٦ من اجمال الطاقة الانتاجية القصوى المتاحة في الفروق الصناعية المختلفة للصناعات التحويلية .

جدول رقم (٥)

النسبة المئوية للطاقة الانتاجية الفعلية من الطاقة المرخصة

لبعض الصناعات الغذائية

النشاط الصناعي	الطاقة الانتاجية الفعلية ٪
الذبح وتهيئة وحفظ اللحوم	٦٠
الألبان ومنتجاتها	٧٠
حفظ وتعليب الفواكه والخضروات	-
تعليب وحفظ وتجهيز الأسماك والقشريات	-
الزيوت والدهون النباتية والحيوانية	٥٨ر٣
طحن الغلال وتجهيز الحبوب الغذائية	٥٢
الخبز ومنتجات المخابز	٥١
الشيكولاته والحلويات السكرية	٥٠
مواد غذائية أخرى	٥٥
أغذية الدواجن وأعلاف الحيوان	٦٥
تعبئة المياه الطبيعية والمعدنية والغازية	٨١
المتوسط العام	٦٠ر٣

المصدر : قام الباحث بحساب النسبة المئوية من نتائج الدراسة الميدانية .

وتعتبر هذه الأرقام مؤشرا على تراجع الطاقة الانتاجية الفعلية لتلك الصناعات ، وقد يعود ذلك إلى عدة أسباب ، أهمها[١١] :

١- تراجع الحجم السكاني لدولة الكويت عما كان عليه قبل الغزو العراقي الغاشم (١٤، ٢ مليون نسمة عام ١٩٨٩) .

٢- تغير هيكل الطلب جذريا ، بأثر التغير في تركيب السكان من حيث الجنسية إلى الجنسيات التي تتمتع بارتفاع ميلها للادخار ، كما أن العمالة الوافدة تسود النسبة الغالبة منها العائلات الجماعية بخلاف العائلات الفردية التي كانت سائدة قبل الغزو، فهي عمالة مؤقتة وليست دائمة ومستقرة مما يؤثر على مستوى ونمط الانفاق الاستهلاكي الخاص .

٣- الكساد العالمي وتراجع أسعار النفط وعوائد الدولة المالية وكذلك انخفاض معدلات الاتفاق العام .

٤- حالة الأمن في المنطقة وأثرها في ايجاد حالة نفسية غير مطمئنة أو غير مستقرة لدى العمالة وأصحاب العمل من شأنه تكثيف الحاجة إلى التوقي من مخاطر المستقبل .

إن معطيات ما بعد التحرير تجعل من الصعب تصور عودة مستويات الانتاج إلى المستويات السائدة قبل الغزو ، اللهم إلا إذا اتسع مجال التصدير واتخذت سياسات جادة بهذا الخصوص .

وإذا أضفنا إلى ذلك المشكلات المختلفة التي تعاني منها الصناعات بشكل عام والصناعات الغذائية على وجه الخصوص ، والتي من بينها :

١- مشكلة المنافسة الشديدة بين الصناعات الغذائية الوطنية والمنتجات المستوردة من جهة وبين الصناعات الوطنية نفسها من جهة أخرى . وذلك لأن سوق الكويت مفتوحة لجميع أنواع المنتجات ودون تقييد . إضافة إلى أن الدول المصدرة تدعم صادراتها أما لحاجتها للعملة الصعبة أو لتحسين ميزانها التجاري مع الكويت باعتبارها أحد الدول النفطية . وأن سياسة الأغراق التي تتبعها بعض الدول المصدرة تكون لها انعكاسات سلبية تتمثل في انخفاض المقدرة التنافسية

للمنتجات الوطنية خاصة مع غياب الدعم والحماية الكافيين للمنتج الوطني ، وعدم الاستفادة من الطاقة الانتاجية المتاحة بشكل كامل ، وانخفاض كفاءة عناصر الانتاج وارتفاع تكاليفها ، وتزايد حجم المرتجعات نتيجة لعدم التسويق .

إن هذه المتوالية من نتائج المنافسة ، قد تجعل الدولة تفكر في حماية الصناعات الوليدة مما قد يضر المستهلك من جانب ويقلل من اهتمام الصناعات الوطنية في تحسين نوعية منتجاتها ومطابقتها للمواصفات العالمية من جانب آخر[١٢] . وقد أوضحت نتائج الدراسة أن هذه المشكلة تعتبر من أهم المشاكل لدى المنشآت الغذائية وذلك بنسبة ٦٢٪ . ولقد علقت وزارة التجارة والصناعة دعم الصناعات الغذائية بعد الغزو الغاشم على دولة الكويت وذلك لظروف الدمار الذي حل بهذه الصناعات ولكي يستعيد السوق وضعه الطبيعي ، والجدير بالذكر أن سياسة حماية المنتج الوطني وفرض رسوم الحماية الجمركية على الواردات الاجنبية المنافسة والتي وصلت إلى ٢٠٪ وطبقتها وزارة التجارة والصناعة قبل الغزو الغاشم قد شملت ثلاث مجموعات من الصناعات الغذائية هي : المياه المعدنية ، والبسكويت بجميع أنواعه والكيك الأسفنجي .

٢- مشكلة ارتفاع تكلفة توزيع وتسويق المنتجات : وقد يكون جزء من هذه المشكلة مرتبطا بمشكلة المنافسة الاجنبية ، أما الجزء الثاني هو في عدم اتباع سياسات تسويقية أفضل واتباع طرق ترويج ذات فعالية أكبر . وهناك بعض من المصانع التي لا يوجد بها إدارات للتسويق ، ويستندون إلى القول الشائع أن السلعة الجيدة تسوق نفسها ، وليس هناك حاجة في رصد ميزانية لإدارة التسويق أو للدعاية والأعلان ، غير أن هذا القول غير صحيح .

إن المنتجات الوطنية بحاجة ماسة للاستفادة من وسائل الإعلام الحديثة للتسويق ولترويج منتجاتها وابراز مقدرتها التنافسية أمام المنتجات الأجنبية المشابهة والانطلاق من السوق المحلية - التي تعاني من ضعف قدرتها الاستيعابية - إلى الاسواق العربية والإسلامية . وذلك من خلال سياسة التنسيق مع هذه الدول لفتح أسواقها وتسهيل اجراءات دخول الصادرات الكويتية . والذي سوف ينعكس على خفض تكاليف الانتاج والتوزيع وزيادة مقدرتها التنافسية . ولقد لاقت الدراسة الأولية لانشاء شركة لتسويق المنتجات الوطنية ، والتي قام بها مركز

التجارة الدولي التابع لهيئة الأمم المتحدة I T C في مستهل عام ١٩٩٥ ، بتكليف من بنك الكويت الصناعي ودعم من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، استحسان الصناعيين انفسهم[١٣] . وأبرزت نتائج الدراسة المسحية أن مشكلة ارتفاع تكلفة توزيع وتسويق المنتجات قد حصلت من حيث الأهمية على ما نسبته ٥٢٪ خاصة الصناعات المرتبطة بعوامل موقعية بعيدة عن مناطق الاستهلاك مثل صناعات تعبئة المياه وأغذية الدواجن وأعلاف الحيوان .

٣- مشكلة قلة توافر المواد الخام المحلية كمشكلة مهمة بنسبة ٤٠٪ تقريبا خاصة صناعات تهيئة وحفظ لحوم الحيوانات والدواجن والمياه المعدنية والغازية والمشروبات المنكهة وطحن الغلال وتجهيز الحبوب الغذائية . لذلك تلجأ تلك المصانع وغيرها للاستيراد من الخارج .

ومن المشكلات الأخرى التي تعاني منها الصناعات الغذائية :

- النقص في العمالة الوطنية بشكل عام والعمالة الفنية المدربة الوطنية في تقنيات الانتاج الغذائي بشكل خاص ، بالرغم من أن خلق فرص العمالة يعتبر هدفا استراتيجيا .
- ندرة المعلومات المتعلقة بالتسويق .
- ضيق السوق المحلي وتغير الهيكل السكاني ، فمهما ارتفعت انماط الاستهلاك الفردي يبقى الطلب الاجمالي محدودا .

وجدير بالذكر أن هذه المشكلات وما رافقها من ظروف ومعطيات ما بعد الغزو الغاشم قد ساهمت في عدم استغلال كامل الطاقة الانتاجية للمصانع . وينبغي أن تتم دراسة الحاجة الفعلية في المستقبل لهذه المصانع وربطها بالنمو السكاني .

ووفقا لاحدث الإحصائيات السكانية فقد كان مجموع السكان ١٫٤٨٤٫٤٣١ نسمة في عام ١٩٩٣م ، وكان عدد السكان الكويتيين ٦٤٢٫٥٩٦ نسمة بنسبة ٤٣٫٣٪ وبزيادة نحو ٩٢٫٤ ألف نسمة عن عام ١٩٨٩م وبمعدل نمو سنوي وصل إلى ٤٪ وهي زيادة طبيعية يفسرها ارتفاع معدل النمو السكاني . فالمجتمع الكويتي يمر بالفعل بمرحلة متقدمة من مراحل التحول الديمغرافي الذي تنخفض فيه معدلات الوفيات، فيما تعتبر معدلات الخصوبة مرتفعة بصورة ملحوظة . ومن هنا يمكن أن

نتوقع أن معدل النمو السكاني للكويتيين سيستمر حتى عام ٢٠٠٠ عند نفس مستواه البالغ حوالي ٤ر٣٪ سنويا في الوقت الراهن ثم يميل إلى الانخفاض تدريجيا وببطء ليصل إلى نحو ٢ر٣٪ سنويا عام ٢٠١٠ ثم إلى حوالي ٣٪ في عام ٢٠٢٠ .

فإذا ما تحققت هذه التوقعات فإن عدد السكان الكويتيين سوف يرتفع من نحو ٦٤٢ر٥٩٦ نسمة في عام ١٩٩٣م إلى حوالي ٨١٢ ألف نسمة في عام ٢٠٠٠م ثم إلى ١ر١١٣ مليون نسمة في عام ٢٠١٠م ، ليصل إلى نحو ١ر٤٩٥ مليون نسمة في عام ٢٠٢٠م[١٤] .

أما بالنسبة لغير الكويتيين فقد انخفض عددهم من ١ر٤٦٣ر٩٥٤ نسمة عام ١٩٨٩م وبنسبة ٧ر٧٢٪ إلى ٨٤١ر٨٣٥ نسمة وبنسبة ٧ر٥٦٪ في عام ١٩٩٣م ، ويعود سبب هذا التراجع للغزو الغاشم على دولة الكويت في شهر أغسطس عام ١٩٩٠م، وهجرة معظم الوافدين بما فيهم الجنسيات العربية التي أيدت دولها العدوان ، إضافة إلى اتخاذ الدولة بعض الإجراءات التي تهدف إلى اعادة ترتيب الأوضاع السكانية على أسس جديدة لفترة ما بعد التحرير[١٥] .

ومع الأخذ في الاعتبار إن استقدام الوافدين ، يتم عادة بغرض تلبية حاجة سوق العمل ، لذا تبقى ضرورة التأكيد على أن توجهات السياسة السكانية المعتمدة ، تقتضي ضرورة السعي إلى الارتفاع بنسبة المواطنين في مجموع السكان إلى حدودها القصوى في أقصر فترة زمنية ممكنة ، مع تنظيم تدفق الهجرة الوافدة ومراقبة تطورها[١٦] . وفي ظل الظروف السابقة يتوقع أن يصل معدل النمو السنوي لغير الكويتيين إلى ٢٪ ، مما يجعل عدد السكان غير الكويتيين يصل في عام ٢٠٠٠ إلى ٩٥٩ ألف مليون نسمة وإلى حوالي ١ر١٥٠ مليون نسمة عام ٢٠١٠م ثم إلى ١ر٣٨٠ مليون نسمة عام ٢٠٢٠م (انظر الجدول رقم "٦") .

وفي ضوء المعطيات والبيانات السابقة يمكننا وضع تصورات لتنمية الصناعات الغذائية في الكويت في ضوء الأهداف والسياسات المتعلقة بالقطاع الصناعي والتي تقوم بها الدولة . حيث توفر الدولة المناطق الصناعية المجهزة بالخدمات الأساسية والقريبة من مناطق الاستهلاك والعمالة إلى حد ما في بعض الصناعات القريبة إلى المادة الخام (صبحان والصليبية الصناعيتين) . وتقوم الجهات المختصة في وزارة التجارة والصناعة والبنك والصناعي الممول لهذه الصناعات بالزام المستثمرين الصناعيين بتحديث

الأساليب الصناعية والاستفادة من احدث التقنيات ورفع درجة الميكنة .

وفيما يتعلق برفع مستوى الكفاءة الفنية للأيدي العاملة فقد أوضحت الدراسة الميدانية أن هناك نوعين من التدريب : تدريب إداري ويشمل تدريب الكوادر الإدارية العليا وتدريب المشرفين على الانتاج ، والنوع الآخر من التدريب هو تدريب مهني لاعداد العمالة الفنية الماهرة . وقد أوضحت الدراسة أن ٤٥٪ من اجمالي المصانع الغذائية يقوم اربابها بتعيين العمالة المدربة وتدريب العمالة وهم على رأس العمل ، إضافة إلى أن ما نسبته ٢٤٪ من المصانع الغذائية تقوم بتدريب عمالها وهم على رأس العمل ، وأن ما نسبته ٢٢٪ من الصناعيين لا يقبلون إلا عمالا متدربين .

وأظهرت الدراسة الميدانية أن معظم الصناعات الغذائية تستورد مواردها الخام من دول كثيرة وأسواق متعددة مما يتيح مجالا واسعا للحصول على الجودة والنوعية الذي تساهم في رفع كفاءة المنتج النهائي ومنافسة المنتجات المشابهة في الأسواق المحلية أو الخارجية .

وحول زيادة الانتاج الصناعي وذلك من خلال التوسع الرأسي أو الأفقي وفيما يتعلق بنمو الانتاج رأسيا - أي زيادة انتاج المصانع العاملة - ، وبالنظر إلى الجدول رقم (٥) يبرز بشكل عام أن معظم الصناعات الغذائية تعمل بطاقة انتاجية فعلية تصل إلى ٣ر٦٠ (المتوسط العام) وذلك لأسباب ذكرت آنفا ، وأن هذه المصانع تحتاج إلى فترة زمنية تتراوح ما بين ١٢ - ١٥ سنة (أي لغاية عام ٢٠١٠ حيث يتوقع أن يصل عدد السكان إلى ٢ر٢٦٣ مليون نسمة أكثر قليلا من إحصائية السكان في عام ١٩٨٩ حيث وصل تعدادهم ٢ر٠١٤ مليون نسمة انظر جدول رقم (٦) لكي تعود إلى مستويات الانتاج التي كانت سائدة قبل الغزو الغاشم . وأن هناك ٤٠٪ تقريبا من إجمالي الطاقة الانتاجية المرخصة غير مستغلة .

وبالرغم من ذلك فقد أوضحت الدراسة الحقلية أن ما نسبته ٤ر٦٣٪ من اجمالي المصانع الغذائية يوجد لديها خطط للتوسع في المستقبل ، وحول نوع هذا التوسع المستقبلي فقد أشار ٤٩٪ منهم إلى أن التوسع سيكون في تشغيل خطوط انتاجية جديدة ، وأشار ٢٧٪ تقريبا إلى أن التوسع سيكون في حجم الانتاج ، وأوضح ما نسبته ١٥٪ تقريبا من المصانع إلى أن التوسع سيكون في حجم المصنع وتقنيته ، وجاءت نية التوسع في الأيدي العاملة بنسبة ٩٪ تقريبا .

جدول رقم (٦)

تطور حجم وهيكل المجتمع السكانى حسب الجنسية

فيما بين السنتين ١٩٨٩، ١٩٩٣

والتوقعات المستقبلية للسكان

الجنسية	١٩٨٩		١٩٩٣		التغير خلال الفترة ٨٩-١٩٩٣		٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٣٠
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪			
الكويتيون	٥٥٠،١٨١	٢٧،٣	٦٤٢،٥٩٦	٤٣،٣	٩٢،٤١٥	١٦،٨	٨١٢،٠٠٠	١،١١٣،٠٠٠	١،٤٩٥،٠٠٠
غير الكويتيين	١،٤٦٣،٩٥٤	٧٢،٧	٨٤١،٨٣٥	٥٦،٧	٦٢٢،١١٩	(٤٢،٥)	٩٥٩،٠٠٠	١،١٥٠،٠٠٠	١،٣٨٠،٠٠٠
جملة المجتمع السكانى	٢،٠١٤،١٣٥	١٠٠	١،٤٨٤،٤٣١	١٠٠	(٥٢٩،٧٠٤)	(٢٦،٣)	١،٧٧١،٠٠٠	٢،٢٦٣،٠٠٠	٢،٨٧٥،٠٠٠

* الارقام بين الأقواس سالبة .

المصدر : وزارة التخطيط – الادارة العامة لشئون التخطيط . السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة فى الكويت فى ١٩٩٣/٦/٣٠ . ابريل ١٩٩٤ . ص : ٤٣ .

والجدير بالذكر أن معظم المصانع الغذائية التي لا توجد لديها خطط للتوسع المستقبلي هي مصانع الثلج والحلويات وقد يعود السبب في ذلك بالنسبة لصناعة الثلج إلى انتشار وسائل التبريد في المنازل والمطاعم والمحلات والفنادق وغيرها حيث تنتج مختلف أحجام الثلج المطلوب . وأما بالنسبة للحلويات فقد يكون السبب المباشر في ذلك كثرة محلات الحلويات والمخابز نصف الآلية وانتشارها في المناطق السكنية .

وفيما يتعلق بالنمو الأفقي لمؤسسات صناعية غذائية جديدة ، فينبغي عدم تكرار ما هو موجود وقائم من صناعات ، لكي لا تزيد مشاكل هذه الصناعات القائمة خاصة فيما يتعلق بقلة توفر المواد الخام المحلية وتنوعها . باستثناء التوسع في رفع الطاقة الانتاجية للمخبز الآلي في مدينة الأحمدي والذي يخدم المناطق التي تقع جنوب الدائري السادس حتى الحدود الجنوبية مع المملكة العربية السعودية ، وذلك لتغطية الطلب المتزايد والزيادة السكانية المتوقعة في محافظة الأحمدي نتيجة للنمو العمراني واستحداث مناطق سكنية جديدة هي : القرين ، غرب الفنطاس ، هدية . أو استحداث مخبز آلي جديد يقع في منطقة سكنية تتوسط محافظة الأحمدي . وكذلك لتوسع في رفع الكفاءة الانتاجية للمخبز الآلية في مدينة الجهراء والذي يخدم محافظة الجهراء وذلك لنفس الأسباب السابقة .

الخاتمة :

لقد تزايدت الأهمية النسبية لقطاع الصناعات الغذائية في الصناعات التحويلية وأصبحت تحقق نموا متزايدا ، إلا أنها لازالت بعيدة عن تحقيق الاكتفاء الذاتي والحد من الواردات . كما أن عليها أن تسهم بقدر أكبر في جذب العمالة الوطنية وذلك لتحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على توظيف العمالة الكويتية .

لقد اظهرت الدراسة أن نمط التوزيع العام للصناعات الغذائية في مدينة الكويت الكبرى يتسم بعدم الانتظام ، وتتركز في مناطق محدودة هما منطقتا الشويخ الصناعية وتستأثر بنسبة ٣٨٪ من المنشآت الصناعية الغذائية ، ومنطقة صبحان الصناعية وتستأثر بنسبة ٢٩٪ . وباستخدام معامل صلة الجوار (معيار الجار الأقرب) اتضح أن النمط التوزيعي للصناعات الغذائية في مدينة الكويت الكبرى يمكن وصفه بانه يميل إلى النمط المتجمع ، إذ بلغت قيمته (٠,٤٩٣) وهو أبعد عن النمط العشوائي أو

النمط المتشتت . وجاءت قيمة الخطأ المعياري (٢٧ر٠) مؤكدة لفعالية هذا المعيار في وصف نمط التوزيع للصناعات الغذائية ، وكذلك دور التخطيط في وجود منطقتين محددتين . بينما تفتقر محافظتا الاحمدي والجهراء إلى صناعة المخابز ومنتجاتها وصناعة الحلويات وهي المحافظتان اللتان يتوقع تزايد أعداد سكانهما في السنوات القليلة القادمة .

لقد أوضحت الدراسة أن هناك ارتباطا جغرافيا واضحا لدى الصناعات الغذائية في محافظات دولة الكويت ، حيث وجد أن ٧٨٪ تقريبا من مجموعات الصناعات الغذائية يتراوح ارتباطها الجغرافي بين ارتباط قوى وارتباط متوسط .

تفاوت مؤشر التوطن الصناعي في مدينة الكويت الكبرى بالنسبة لتوطن الصناعات الغذائية ما بين المحافظات الخمس والمناطق الصناعية ، حيث لم يكن مؤشر التوطن الصناعي واضحا في المحافظات ، بينما أظهر نوعا من الوضوح في منطقتي الشويخ وصبحان الصناعيتين فقط .

لقد أظهرت النتائج وجود ارتباط وظيفي بين الصناعات الغذائية وصناعات الكرتون ، والورق والبلاستيك والعلب المعدنية والزجاج التي تتوطن بالقرب منها مما يساهم في تحقيق الوفورات الخارجية .

أوضح معامل ارتباط « كيندال » للرتب أن العلاقة معدومة بين سكان دولة الكويت وعمالة الصناعة الغذائية ، وقد يعود السبب لأمور تتعلق بمتغيرات أخرى مثل كفاءة وسائل النقل ، سهولة عملية التسويق والتوزيع ، وارتفاع كفاءة وتقنية المصانع الغذائية مما يجعلها تستغنى عن العمالة بالتدريج .

التوصيات :

تقترح الدراسة بعض التوصيات ، وهي :

١- ضرورة تشجيع ودعم الصناعات الغذائية ذات الأهمية الاستراتيجية حتى لو ارتفعت تكلفة انتاجها وانخفضت مقدرتها التنافسية ، مثل صناعة طحن الغلال (القمح) ، وصناعة الخبز والمياه وذلك لأهميتها للأمن القومي وتحقيقها للشعور بالأمن والاستقرار .

٢- دعم الصناعات الغذائية التي تشبع الحاجات الأساسية اليومية مثل : منتجات الألبان ، الدواجن البيض واللحوم والمشروبات بأنواعها .

٣- وقف منح تراخيص صناعية جديدة ، ويستثنى من ذلك التفكير في إمكانية :

- التوسع في رفع الطاقة الانتاجية للمخبز الآلي في مدينة الأحمدي إذا سمحت الطاقة التصميمية للمصنع الحالي أو إنشاء مخبز آلي جديد .
- التوسع في رفع الطاقة الانتاجية في المخبز الآلي في مدينة الجهراء . لأن نتائج الدراسة أظهرت أن هناك طاقات مرخصة غير مستعملة ، ونظراً لإمكانية المصانع الحالية في أن تغطي حاجة السوق الاستهلاكية لسنوات تتراوح ما بين ١٢ - ١٥ سنة .

٤- الاسراع في تطبيق اجراءات دعم وحماية المنتج الوطني من منافسة السلع المستوردة والمدعمة من قبل حكوماتها والتي توقفت بسبب الغزو العراقي الغاشم ووضع آلية عمليةوجادة في دعم الصناعات الجادة والمنتجة والتي تحقق أهداف التنمية الصناعية في الكويت .

٥- تشجيع وتوجيه العمالة الكويتية نحو العمل الصناعي وحل جميع المشكلات التي تعترض ندرة هذه العمالة خاصة فيما يتعلق بالأجور والرواتب ، والمكافآت ، الترقيات ، نظام التأمينات الاجتماعية . وذلك لتحقيق هدفين ، الأول هو ايجاد عمالة وطنية صناعية فنية مدربة ورفع التكاليف الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الكويتي ، والثاني هو تخفيف الأعباء المالية على ميزانية الدولة حيث يستنزف بند الأجور والرواتب معظم الموازنة المالية العامة للدولة .

٦- أن تقوم الجهات المعنية والمهتمة بالقطاع الصناعي بتوفير المعلومات والإحصاءات الصناعية بشكل أكثر تفصيلا ، مثل : المصانع المنتجة فعليا : طاقتها المرخصة والانتاجية الفعلية ، أعداد العمالة المنتجة والعمالة الإدارية ومستوى انتاجها ، وجنسية العمالة ، وتوزيع المنشآت الصناعية جغرافيا سواء على مستوى المحافظات أو المناطق الصناعية ، القيمة المضافة ورأس المال المستثمر لهذه الصناعات . ويقف نقص هذه المعلومات حجر عثرة أمام الأبحاث العلمية المهتمة بالصناعة مما يقلل من قيمتها العلمية وفائدتها التنموية في تطوير القطاع الصناعي .

٧- سد النقص في بعض المواد الخام للمصانع التي تعتمد على مواد خام محلية عن طريق دعم ورفع مستوى التنسيق بين المنتجين الزراعيين والصناعيين في القطاع الغذائي مثل توفير اللحوم عامة ، واللحوم الحمراء خاصة ، ودعم الانتاج الزراعي لزيادة كمية المنتجات الزراعية .

٨- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى خاصة الدول الخليجية في تطبيق نظام استثمار رأس المال الأجنبي لما له من آثار ايجابية كثيرة خاصة فيما يتعلق باشتراطات نقل التكنولوجيا وذلك لرفع كفاءة هذه الصناعات .

الهوامش

١- بنك الكويت الصناعي ، التقرير السنوي لعام ١٩٩٣ ، ص ٣٦ .

٢- المفهوم العام للصناعات الغذائية هو : الأنشطة الصناعية المشمولة تحت التصنيف الدولي الصناعي رقم ٣١ (ISIC 31) . وهي الصناعات التي تقوم على إجراء عمليات تحويلية مثل التجفيف ، والتبريد ، والتجميد ، والمعالجات البيولوجية والكيماوية وتجرى هذه العمليات على المنتجات الزراعية (والحيوانية) لتحويلها إلى منتجات نصف مصنعة ونهائية .

انظر : منظمة الخليج للاستشارات الصناعية . تقرير عن الصناعات الغذائية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية . نوفمبر ١٩٩٣ ، ص ٢ .

٣- وزارة التجارة والصناعة . دليل الكويت الصناعي ، الكويت ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٣ .

اتحاد الصناعات الكويتية . دليل الصناعات الكويتية ، ٩٤ - ١٩٩٥ ، الكويت، ١٩٩٥ .

٤- وزارة التخطيط ، الإدارة المركزية للإحصاء . البحث السنوي للمنشآت الصناعية ١٩٩٢ ، ص ٣١٧ .

٥- Clark, P.J. and Evans, F.C., " Distance to Nearest Neighbour as a Measure of Spatial Relationships in Population " Ecology, 1954, Vol.33, pp.445-453.

٦- Alexander, John W. and Gibson, L.J., Economic Geography. Prentice-Hall Inc., NJ, 1979, 2nd edition . P.426.

٧- محمود محمد سيف . المواقع الصناعية دراسة تحليلية في الجغرافيا الاقتصادية . الاسكندرية. دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٠ ، ص ٣١٤ .

٨- Norman, Pounds. Success in Economic Geography. John Murray Ltd., London, 1981. p.184.

٩- نفس المرجع السابق .

١٠- عثمان مردم بك ، الطاقة الانتاجية المستغلة والعاطلة في قطاع الصناعة التحويلية في الكويت، بنك الكويت الصناعي ، ١٩٨٩ ، ص ٢ .

١١- بنك الكويت الصناعي ، التقرير السنوي لعام ١٩٩٣ ، ص ص ٣٣ - ٣٤ .

١٢- محمد حامد عبد الله ، اقتصاديات الصناعات الغذائية في المملكة العربية السعودية ، جامعة الملك سعود ، كلية العلوم الإدارية ، مركز البحوث ، ١٩٨٨، ص ٧٨ .
١٣- اتحاد الصناعات الكويتية ، مجلة الصناعي ، العدد الأول ، مارس ١٩٩٥ ، ص ٢٦ .
١٤- صحيفة الوطن . التقرير الوطني للسكان والتنمية لدولة الكويت للعام ١٩٩٤ السنة ٣٣ . العدد ١١٢٢/٦٦٦٦ ، الاربعاء ١٩٩٤/٨/٣١ ، ص ١٥ .
١٥- وزارة التخطيط ، الإدارة العامة لشئون التخطيط ، السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة في الكويت في ١٩٩٣/٦/٣٠ . أبريل ١٩٩٤ ، ص ٥ .
١٦- صحيفة الوطن ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

المراجع العربية

الكتب :

- عثمان مردم بك ، الطاقة الانتاجية المستغلة والعاطلة في قطاع الصناعة التحويلية في الكويت ، بنك الكويت الصناعي ، ١٩٨٩ .
- محمد حامد عبد الله ، اقتصاديات الصناعات الغذائية في المملكة العربية السعودية ، جامعة الملك سعود ، كلية العلوم الإدارية ، مركز البحوث ، ١٩٨٨ .
- محمود محمد سيف ، المواقع الصناعية دراسة تحليلية في الجغرافيا الاقتصادية . الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٠ .
- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، تقرير عن الصناعات الغذائية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، في نوفمبر ١٩٩٣ .

مصادر حكومية :

- بنك الكويت الصناعي ، التقرير السنوي لعام ١٩٩٣ .
- وزارة التجارة والصناعة ، دليل الكويت الصناعي ، الكويت ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٣ .
- وزارة التخطيط ، الإدارة العامة لشئون التخطيط ، السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة في الكويت في ١٩٩٣/٦/٣٠ ، ابريل ١٩٩٤ .
- وزارة التخطيط ، الإدارة المركزية للإحصاء ، البحث السنوي للمنشآت الصناعية، ١٩٩٢ .

أخرى :

- اتحاد الصناعات الكويتية ، دليل الصناعات الكويتية ٩٤ - ١٩٩٥ ، الكويت ، ١٩٩٥ .
- صحيفة الوطن . التقرير الوطني للسكان والتنمية لدولة الكويت للعام ١٩٩٤ ، السنة ٣٣ ، العدد ١١١٢٢/٦٦٦٦ ، الاربعاء ١٩٩٤/٨/٣١ .

المراجع الأجنبية

- Alexander, John W. and Gibson, L.J. Economic Geography. Prentice Hall Inc., NJ, 1979, 23nd edition.
- Clark, P.J. and Evans, F.C. "Distance to Nearest Neighbor as a Measure of Spatial Relationships in Population " Ecology, 1954, Vol. 33 pp. 445-453.
- Norman, Pounds. Success in Economic Geography. John Marray Ltd., London, 1981.